ARTICLE 55
المـــادة

article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 فبراير حتى 28 فبراير 2025

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الانسان
Najda Human Rights
نجدة

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...».

مستجدات الواقع المصري في فبراير 2025

في فبراير 2025، استمرت الهجمات الأمنية والقضائية بحق المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والمعارضين، وحتى العمال المحتجين على الأوضاع الاقتصادية السيئة، حيث لاحقت الأجهزة الأمنية ثلاث إضرابات في ثلاث مصانع وشركات مختلفة بالضغط لإنهاء احتجاجاتهم. فمنذ 7 فبراير، بدأ نحو 3500 عامل في مصانع شركة «الأمير» لإنتاج السيراميك إضرابًا عن العمل احتجاجًا على تدني أجورهم التي لا تتجاوز 3000 جنيه، في ظل رفض إدارة المصنع تطبيق الحد الأدنى الجديد للأجور البالغ 7000 جنيه، وقام مدير أمن المصنع - وهو عقيد سابق بالجيش-، بتهديدهم وطرد بعضهم في محاولة لكسر الإضراب، وهو ما لم يتم حتى تم القبض على عشرة من العمال وتحرير المحضر رقم 644 إداري ضدهم، بتهمة التحريض على الإضراب، وهو ما أرغم باقي العمال على إنهاء إضرابهم حتى يتم إخلاء سبيل زملائهم.

كما تم استدعاء الأمن لإنهاء إضراب عمال الشركة المصرية الإيطالية لصناعة السيراميك والبورسلين «فيردى» بالعين السخنة، والذي نظموه احتجاجًا على عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور، كذلك للمطالبة بصرف البدلات المتأخرة ومراعاة سنوات الخبرة في تحديد الرواتب، واضطر العمال لإنهاء إضرابهم بعد تفاوض مع الإدارة بحضور ممثل من الشرطة. كما قام عمال شركة "سيديكو" للأدوية، يوم 18 فبراير، بإنهاء إضرابهم عن العمل، وذلك عقب تلقي اثنين من زملائهم تهديدات من "الأمن الوطني" بالحبس في قضايا تتعلق بالإرهاب والتخابر والتواصل مع وسائل إعلام معارضة بالخارج، في حال استمرار الإضراب.

على صعيد آخر؛ احتجزت قوات أمنية في 9 فبراير، الناشط الحقوقي والإعلامي الليبي ناصر فتح الله الهواري، بالقرب من منزله في مدينة الإسكندرية بمصر، وتم اقتياده إلى جهة مجهولة وانقطع الاتصال به حتى 26 فبراير، وجاء اعتقاله بعد ساعات من بثه حلقة تلفزيونية عبر قناة «الجماهيرية الليبية»، تناولت الانتهاكات التي يتعرض لها السجناء المحتجزون في سجون تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية بقيادة المشير خليفة حفتر، في شرق ليبيا، وتم احتجاز شقيقه الأصغر لفترة وجيزة داخل شاحنة قبل أن يُطلق سراحه بعد تهديده بالاعتقال إذا أفصح عن أي تفاصيل تتعلق باختطاف شقيقه، كما صادرت قوات الأمن هاتفه.

كذلك استمرت الأستاذة الجامعية ليلي سويف، في إضرابها عن الطعام، الذي بدأ منذ سبتمبر 2024؛ احتجاجًا على استمرار احتجاز نجلها علاء عبد الفتاح، تعسفيًا بعد استيفاء مدة حكمه بالسجن خمس سنوات المقررة قانونًا، وبدأت صحة «سويف» في التدهور جراء الإضراب المطول، وتوالت المناشدات الأممية والمدنية المصرية للحكومتين المصرية والبريطانية للضغط لإطلاق سراح «عبد الفتاح»، وإنقاذ حياة «سويف» المهددة بلا استجابة حتى الآن.

وعلى صعيد المستجدات القضائية؛ أصدرت الدائرة الأولى بمحكمة الجنايات، المنعقدة بمجمع محاكم بدر، حكمها في القضية رقم 5314 لسنة 2023 الحدائق، والمقيدة برقم 41 لسنة 2023 جنايات أمن دولة، والمعروفة إعلاميًا بـ "خلية نواة ثورية"، أحكامًا بالإعدام غيابيًا بحق متهمين، هما؛ محمود محمد فتحي بدر وأحمد هشام بدر عبده خضر، وحضوريًا بالمؤبد بحق أربعة متهمين، وأمرت أيضًا المحكمة بإلزام المحكوم عليهم بالسجن المؤبد بالاشتراك في دورات إعادة تأهيل فكري لمدة خمس سنوات عقب تنفيذهم للعقوبة، وألزمتهم بالمصاريف الجنائية، إضافة إلى مصادرة المضبوطات المتعلقة بالقضية. كما قررت المحكمة إدراج المتهمين ضمن قائمة الكيانات الإرهابية والإرهابيين، فضلاً عن وضعهم تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات عقب انقضاء فترة العقوبة.

كما أحالت نيابة أمن الدولة العليا عدد من المدافعين عن حقوق الانسان من محافظة الشرقية، لمحكمة الجنايات على ذمة القضية رقم 2215 لسنة 2021، بعد سنوات من الحبس الاحتياطي التعسفي، وهم؛ إمام محمود إمام الشافعي، محمد عزت السيد إبراهيم، محمد إبراهيم يوسف محمد، فتحي محمد الطاهر غياتي، عبد الوهاب فتحي محمد حسن وعاطف عبد السميع إبراهيم طالب.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية فبراير 2025

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر فبراير 2025 الانتهاكات التالية:.

خلال فبراير 2025، رصدت منظمات التحالف واقعتين وفاة داخل مقار الاحتجاز المصرية، وكان ضحية الواقعة الأولى، هو؛ المهندس هشام الحداد، والذي توفي في الأول من الشهر، بمقر محبسه بسجن العاشر من رمضان، بعد تدهور حالته الصحية وتعنت إدارة المقر ومصلحة السجون في نقله إلى مستشفى السجن لتلقي الرعاية الطبية، بل وحرمانه من العلاج والدواء ما أودى بحياته، والضحية محتجز تعسفيًا قيد الحبس الاحتياطي منذ مارس 2023.

أما ضحية الواقعة الثانية، هو؛ المهندس نبيل فرفور، والذي فقد حياته بتاريخ 27 فبراير، نتيجة ذات الحرمان العمدي من الرعاية الصحية بعد احتجازه تعسفيًا قبل وفاته بشهرين، وتدهور حالته وإصابته بجلطة واستمرت محاكمته غيابيًا، وبعد نقله إلى مقر فرق الأمن بدمنهور بيوم واحد، ساءت حالته وتم نقله إلى معهد الأورام حيث توفي هناك.

وعلى مدار الشهر؛ رصدنا استغاثات زوجة القيادي العمالي شادي محمد، المعتقل تعسفيًا بناء على اتهامات تتعلق بالتضامن مع غزة، وبدأت سلسلة الانتهاكات بتغريب «شادي» تعسفيًا من سجن العاشر من رمضان إلي سجن برج العرب، وتجريده من كافة متعلقاته الشخصية وملابسه وحتى نظارته الشخصية، ما دفعه إلى إعلان الإضراب الكلي عن الطعام احتجاجًا على تغريبه وظروف احتجازه السيئة، حيث وصفت زوجته ظروف احتجازه بغرفة الإيراد بالسيئة؛ من حيث التكدس والتي لا تمكنه حتى من النوم.

وتقدمت زوجته ببلاغ إلكتروني للنائب العام لإعلامه بالإضراب، وأعلنت الزوجة بعد 20 يومًا من الإضراب أن «شادي» تغيب في 18 فبراير، عن جلسة تجديد حبسه في غرفة المشورة، والمنعقدة عن طريق تقنية «الفيديو كونفرانس» من داخل محبسه، وهو ما دفعها في اليوم التالي، لتقديم بلاغ ثان للنائب العام المصري حمل رقم ١١١٩٤٠٢، مطالبة فيه بتحديد مصير زوجها.

كما توالت الاستغاثات من داخل غرف الحجز بقسم شرطة ثالث أكتوبر بالجيزة، من سوء المعاملة وأوضاع الاحتجاز السيئة. فوفقًا للشهادات التي وردت لمنظمات التحالف؛ فإن غرف الاحتجاز التي لا تتعدى مساحتها 16 مترًا مربعًا تكتظ بما لا يقل عن 150 شخصًا، ومع هذا التكدس - وبجانب افتقار المكان للتهوية الطبيعية وأشعة الشمس- تفشت الأمراض الجلدية المعدية بين السجناء، فضلاً عن إصابة العديد من المحتجزين بالتهابات رئوية خطيرة، ومع هذا تمتنع إدارة المقر عن تقديم الرعاية الطبية أو تخفيف وطأة التكدس على صحة وسلامة المحتجزين.

كما رصدنا استغاثة ذوي المحتجز طارق محمود، المحتجز حاليًا في سجن «وادي النطرون - تأهيل 10»، والمصاب باللوكيميا (سرطان الدم)، وسط تعنت من إدارة السجن في تمكينه من العلاج اللازم رغم استمرار تدهور حالته الصحية، واكتفت فقط بنقله إلى مستشفى السجن لإجراء تحاليل، حيث أوصى الأطباء بضرورة نقله إلى مستشفى متخصص لعلاج الأورام؛ ولكن بلا جدوي، حيث يتعنت رأفت نصار مأمور السجن، ومحمد العيسوي المدير الطبي للمنطقة، وإسلام سعد رئيس المباحث بالمقر، في تنفيذ التوصيات الطبية العاجلة بنقل الضحية لتلقي العلاج اللازم؛ بل وتشديد الحراسة عليه.

وفي حالة أخرى؛ أدى تعنت القائمين على إدارة سجون «بدر» الجديدة إلى فقدان الضحية السيد السيد سليمان، لنظره بعد مناشدة أسرته لشهور لخروجه لمستشفى المنيل لإجراء عملية جراحية لإزالة المياه من عينيه وتصحيح مشاكل الشبكية، ونتيجة لهذا التأخير وعدم انتداب استشاري متخصص لإجرائها؛ أدت العملية الجراحية إلى فقدانه النظر نهائيًا، وحملت زوجة المحتجز إدارة سجن «بدر» مسؤولية الواقعة خاصةً بعد تأخر الإجراء الذي اتخذه السجن والمماطلة في تنفيذ العملية.

كما رصدنا قيام عناصر من جهاز الأمن الوطني في مصر، بتعذيب صبري شكري، ورفض إخلاء سبيله رغم حصوله على أربعة أحكام بالبراءة في قضايا مختلفة، حيث قاموا بتعذيبه وإزالة جزء من جبهته (علامة الصلاة) محدثين عاهة مستديمة له، و«شكري» محتجز منذ أحداث مسجد الفتح في أغسطس 2013، حيث كان يبلغ من العمر آنذاك 16 عامًا.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين – خاصة السياسيين منهم –، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان
جوار – نجده لحقوق الإنسان